

الدوائر الجيوإستراتيجية للتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية

الدكتور إدريس عطية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العربي التبسي - تبسة

الملخص

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية، إذ تعد عملية تحليل التغيير في السياسة الخارجية من أصعب المهام، وبالتحديد في مشكلة رصد «التغيير» بحد ذاته وقياس مستواه، وعلى رغم التحولات الدرامية التي تحدث في هيكل السياسة الخارجية (كما يحدث بعد الثورات على سبيل المثال)، فإن تغيير السياسة الخارجية يتضمن عادة استمرارية السياسة أيضا، وهذه الاستمرارية مشروطة بعوامل مادية وفكرية، بالإضافة إلى دور المؤسسة؛ ويمكن أن تعد عوامل مثل البيروقراطية (الأجهزة الإدارية)، والموقع الجغرافي، والذاكرة التاريخية المرتبطة بالمؤسسات أمثلة على المتغيرات التي يمكن أن تفسر الاستمرارية.

ولذلك، ومع أننا نقول في هذه الورقة إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي تشهد تغييراً ملموساً، فإن هذه المقولة لا تشير إلى تحول كامل في السياسة القديمة، إذ لا تستبعد وجود استمرار من السياسة القديمة، ولربما نلمس الاستدامة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العديد من القضايا.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، التغيير، الاستمرار، الاستدامة، السياسة الخارجية، المصالح، المبادئ، العلاقات الدولية، الدبلوماسية، النظام الدولي.

المقدمة

على الرغم مما يتردد كثيرا من أننا نعيش في عالم متغير، فإن ذلك لا يعني أن التغيير خاصية ينفرد بها العالم المعاصر أو أنه ظاهرة يتميز بها هذا الزمان عن غيره من الأزمنة، فالحقيقة التي لا مراء فيها أن التغيير سمة أساسية من سمات الحياة وأحد مقوماتها الرئيسية التي لا تتبدل ولا تتحول، وقد عبر عنها الفلاسفة قديما بقولهم «أن كل شرع متغير إلا التغيير»، فعند دراسة العلاقات الدولية لابد أن نقف عند حقيقة مفادها، أن في العلاقات الدولية لا يوجد ثوابت، وإنما الثابت الوحيد هو التغيير كما ذكرنا. ولذلك فالعالم حقيقة متغيرة لأن التغيير هو سنة الكون.

إن فهم التغيّر في السياسة الخارجية يستعدي الوقوف على العوامل المتحركة في ذلك، والتي تُشكّل المنطلق الأساسي لأي سياسية، إضافة إلى رسم الخطوط العريضة لمعالم السياسة الخارجية للدولة، وارتباطاتها الخارجية وعلاقتها المستقبلية بدول المحيط والعالم قاطبة.

فبحوى كل ممارسة سياسية قائمة على التغيّر تعد منطلقا هاما في بحث مفردات السياسة الخارجية للجزائر، وعليه فهذه الدراسة تحاول الكشف عن الحركات المنتجة للتوجهات الجديدة في الفعل الدبلوماسي الجزائري من خلال استعراض مضمون سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، وكذا الوقوف على مجمل سمات التغيّر في سياسة الجزائر الخارجية الراهنة حسب دوائرها الجيوستراتيجية.

ولذلك سيتم معالجة هذا الموضوع في ثلاث نقاط أساسية

أولا: منطق التغيّر في السياسة الخارجية: تأملات إيمولوجية

بداية لابد من التأكيد على أهمية شبكة المفاهيم حيث تعد جزءا من المنهج وأداة له، كما أن استخدام مفاهيم في دراسة ظاهرة السياسة الخارجية، دون إدراك أبعادها ومصادرها، وذلك بسبب غياب المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، يعد تقصيرا علميا، خاصة إذا علمنا أن مفاهيم مثل الانتقال، التحول، النمو، التطوير، مفاهيم مشتقة من التغيّر Change من جهة، غير أن الاختلاف يكمن في التلقائية والارادية ومعياري المنطقية فيما بينها من جهة أخرى⁽¹⁾. فالتغيّر يتضمن معنى التحول Transition مثلا دون أن نحدد هل هو تحول إيجابي أم تحول سلبي، عقلائي أو عشوائي، كما أن الانتقال بحد ذاته مؤشر من مؤشرات التحول، بعكس المفاهيم الإرادية كالتنمية، والتطوير التي يمكن أن تنطلق من مفهوم التحول الإيجابي والمنطقي.

ويتسم مفهوم التغيّر السياسي⁽²⁾ بنوع من الشمولية والاتساع، ويشير لفظ التغيّر السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى. فالتغيّر السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيّر الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.

ويأتي التغيّر السياسي استجابة لعدة عوامل⁽³⁾:

1. الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي أو خارجه، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط .

2. تغيّر في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.
3. تداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالنقابات.
4. ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.
5. تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية .

وهناك نوعين من التغير :

- التغير الشامل/العميق: يمثل التوجه نحو التحولات الكبرى التي تتبناها الدولة حيث تكون عملية التغير جذرية.
- التغير الجزئي/المرن: ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغيرات التي تتناول شركاء جدد أو ملفات جديدة ، أو غيرها من التغيرات التي تمس جانباً من الوضع العام للدولة في الخارج وتترك الجوانب الأخرى، دون المساس بالمضمون الحقيقي للسياسة الخارجية للدولة، كالمبادئ، أو تغيير الحلفاء.

ثانياً: مشكلات قياس مستويات التغير في السياسة الخارجية

تطرح الكثير من الدراسات تساؤل مفاده، هل يمكن قياس ورصد «التغير»؟ بحيث جرت محاولات عديدة للإجابة عن هذا السؤال؛ وخلص المعنيون بهذا الأمر، بعد إقرارهم بتعقّد الموضوع، إلا أن ثمة مقاربتين رئيسيتين للقياس:

1/ المقاربة الموضوعية

وهي تحاول بناء مؤشرات كمية لمختلف أبعاد التغير السياسي في عدد من دول العالم⁽⁴⁾، وفي أوقات مختلفة. إذ نجد المثال الأبرز على هذه المنهجية في المقاييس التي وضعتها لجنة مركز الدراسات الإنسانية في أوبسالا، في السويد، ونشرت في عام 2005

تحت عنوان: «تدقيق أمن الإنسان». ويشكل ذلك، بدوره، جزءاً من تقرير أوسع أصدره مركز تنمية الإنسان في جامعة بريتيش كولومبيا في كندا، بعنوان: «الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين»، ويتناول قسم منه مسألة قياس التغير في السياسة الخارجية⁽⁵⁾.

وتشرح المقاربة الموضوعية كذلك دراسة نشرت في مجلة «السياسة الخارجية» Foreign Policy، الصادرة عن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، التي تحدد ما يسمى «الدول الفاشلة»، وتصفها في ترتيب تدرجي. ومع أن هذه الدراسة لا تعنى مباشرة بقياس التغير السياسي، فإن الكثير من المؤشرات الواردة فيها وثيقة الصلة بهذه المسألة⁽⁶⁾.

2/ المقاربة الذاتية

لم تُجر حتى الآن دراسة على الصعيد العالمي تعتمد استطلاع مدركات صانعي القرار، أو ما يمكن تسميته بالمقاربة الذاتية لقياس التغير. بيد أن العديد من الأسئلة المستخدمة في معظم الدراسات المعروفة عن القيم والتوجهات في العالم تتصل اتصالاً وثيقاً بالتغير في السياسة الخارجية. وتشمل هذه الدراسات مشروع «بيو» PEW للتوجهات العالمية، ومسح القيم العالمية الذي تجريه جامعة ميشيغان⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من اختلاف المقاربات، فإن محاولات القياس الدولية تلك تبين أن مستويات التغير السياسي في عالم الجنوب تستدعي انتهاج مقاربة مختلفة لقياس التغير في هذه الدول.

فإن وضع دليل، يعتمد على متغيرات أساسية وشاملة وكمية يمكن التحقق منها، يحظى بالرضى والقبول عالمياً ويمثل مؤشراً توليفياً قوياً يمكن الركون إليه، ما زال أمراً بعيد المنال، وتكشف لنا البحوث الإحصائية حول هذا الموضوع مدى التعقيد والصعوبة اللذين يكتنفان أية محاولة لوضع مثل هذا المقياس.

- أولاً؛ ليس ثمة تعاريف متفق عليها عالمياً⁽⁸⁾، للعديد من المفاهيم؛
- ثانياً؛ إن التغير يتصل بالأبعاد المادية والمعنوية، فهو محدد بسياقاته. ويتضح في أجلى صورة في كل المؤشرات النوعية التي تدل على مدركات التغير والمؤشرات الكمية له والموضوعية على حد سواء. غير أن الجمع بين هذين النوعين في دليل واحد يمثل وضعاً إشكالياً معقداً ويتعرض للانتقاد لنزعه الذاتية؛

- ثالثاً؛ تكمن قيمة أي مؤشر في قدراته على توجيه معدي السياسات العامة، إلى المجالات ذات الأولوية؛
- وأخيراً؛ إن المؤشر المركب يطرح في هذا المجال مشكلات حقيقية في ما يتعلق بإمكانات المقارنة والوزن⁽⁹⁾.

سوف نوظف أشكال التغير، التي تحدث عنها "شارل هرمان" Charles Herman في السياسة الخارجية، لرصد ومعرفة عناصر الاستمرار والتغير⁽¹⁰⁾ في السياسة الجزائرية الإقليمية، حيث ميز «هيرمان» في هذا الصدد بين أربعة أشكال من التغير، وهي:⁽¹¹⁾

- التغير التكيفي : ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة وأدواتها كما هي؛
- التغير البرنامجي: وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف؛
- التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية، و ليس مجرد تغير الأدوات؛
- التغير في توجهات السياسة الخارجية: وهو أكثر أشكال التغير تطرفاً، إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

ويعتبر هيرمان أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيراً في السياسة وأن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية⁽¹²⁾.

ثالثاً : دوائر التغير في السياسة الخارجية الجزائرية الراهنة

إن انتهاج أي سياسة، خاصة الخارجية منها، يتطلب توفر بعض الدوافع والمعطيات التي تبنى عليها، فالبحث عن المصالح لا يعني أن هناك طريق وحيد للوصول إليها، ذلك أن الوسائل التي يمكن إعمالها تتنوع حسب تنوع طبيعة الهدف المراد تحقيقه⁽¹³⁾.

ويظهر اهتمام الجزائر في إقامة علاقات جهوية من خلال الإستراتيجية التي تضمنتها نصوصها الأساسية وجسدها عبر مواقفها وتطبيقاتها على المستوى الدولي⁽¹⁴⁾، إذ بتواجدها في تقاطع عدة مناطق جغرافية، وباعتبارها نواة لبعض التجمعات

والترتيبات الجهوية أو الإقليمية فإنها سوف تحاول تنمية سياسة الهدف⁽¹⁵⁾، والتي الغرض منها البحث عن تحقيق الأمن، خاصة في مستوييه الوطني والجواري، ولجعل هذه الإستراتيجية محل تنفيذ، يتطلب الأمر تعاون بين مختلف الدول.

وعليه، فبالنسبة لرجال السياسة الجزائريين، فإن إرادة بناء إفريقيا موحدة وآمنة، وغير قابلة للتقسيم لا يعد ضربا من الخيال، خاصة وأن الوحدة الإفريقية "فرضت شيئا فشيئا عن طريق إقامة أراضيات، حيث أن تحقيقها يدخل في منهجية الأحداث، إفريقيا حاليا تمثل في العالم قوة سياسية معتبرة بفضل الشعور بالوحدة الذي يحركها"⁽¹⁶⁾.

وهو بالفعل ما أكد عليه بهجت قرني، وعض جابر سعيد وعلي الدين هلال في كتابهم المعنون بـ «السياسة الخارجية للدول العربية» بالقول:

«تحتل الجزائر كفاعل دولي، وضعاً دبلوماسياً محورياً وهاماً، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي الذي يعد نقطة التقاء بين كل من أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، بل لأنها تمثل أيضاً بالنسبة لبلدان [الجنوب] نموذجاً لحركات التحرر [الوطني]»⁽¹⁷⁾.

ومن الملاحظ أن الأهداف التي كانت متوخاة من دبلوماسيتنا في القرن الماضي ما تزال أهدافاً ثابتة للقرن الواحد والعشرين، لأنها تنبثق من انتسابها وانتماؤها الحضاري الثابت كذلك⁽¹⁸⁾، وترتب دوائر التوترات الأمنية للجزائر كما يلي:

1/ البعد الوطني⁽¹⁹⁾؛ نحو عقيدة أمنية شاملة ومستدامة

بالرغم من أننا نعيش في عصر العولمة التي تنظر لعالم واحد بلا حدود، فإن للجزائر هويتها الأصلية وخصوصياتها الثقافية ورصيدها التاريخي، كدولة محورية لعبت وما تزال تلعب دوراً متميزاً في علاقاتها الخارجية وخاصة في بعدها الأمني والإنساني.

من واجب الدبلوماسية أن تستحضر هذا البعد وتهتم بتربيته في عملها الدبلوماسي لتدخل الجزائر في منظومة قيم العصر متفاعلة مع تطوراتها، ولكن مع الحفاظ على هويتها وخصوصيتها الوطنية، وذلك بتقديم الدبلوماسية الجزائرية على هذه الصورة والعمل على ترسيخها.

إذ تنبع أهمية السياسة الخارجية الجزائرية في كونها تحتل مركزاً مهماً في السياسة العامة للوحدة الدولية، إضافة إلى طبيعة قرارات السياسة الخارجية كتلك

المتعلقة بسيادة الدولة وأمنها، وكذا تسعى للحفاظ على استقلال وصيانة التراب الوطني، وتحقيق الاستقرار والسلم الداخلي.

وعليه، فقد تبلورت منظومة الأمن الجزائري خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال حتى فترة السبعينيات متأثرة بمشاكل الحدود، وقد ساهمت عدة عوامل في تشكيلها، أهمها العامل التاريخي، إذ شكلت الثورة التحريرية في وقت سابق عاملاً أساسياً في بلورة هذه المنظومة. كما تطورت هذه المنظومة بمطالبها الدولية الرامية إلى ديمقراطية النظام الاقتصادي الدولي، وتعززت هذه المنظومة أكثر في العشرية السوداء خلال التسعينيات في أطر مكافحة الظاهرة الإرهابية، وأخيراً تم تحيين منظومة الأمن الجزائري⁽²⁰⁾، لمواكبة التحديات التي يعيشها العالم اليوم، والتي على رأسها مشاكل البيئة ومكافحة الإرهاب وغيرها.

إذاً، فمن المنظور الجيوإستراتيجي للأمن الوطني، فإن الجزائر:

- واجهت أطماع توسعية من قبل إحدى دول الجوار؛
- منظومة الأمن الجزائري كانت تعتمد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و خاصة دول الجوار؛
- كونها جعلت من مساندة حركات التحرر في العالم الثالث/دول الجنوب، مبدأً من جوهرها السياسي، مما دفعها إلى مساندة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفقاً لنصوص الأمم المتحدة.

إن مشكلة تأمين الوطن بالغة الأهمية بالنسبة لنا؛ وعلى كل المستويات العسكرية والاقتصادية، والإنسانية والفكرية، في الداخل أو في الخارج. ومن كل ما سبق، نستنتج أن الشواغل الأمنية الجزائرية قوماً تتعدى الجانب العسكري البحت إلى أبعاد اقتصادية وسكانية وإنسانية. وفي ضوء ذلك، فإن الأمن الجزائري بصفة عامة متعدد الأبعاد ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط، بل ينحو لأن يكون من قبيل الأمن اللين.

2/الدائرة الإفريقية: أولوية وتوجه استراتيجي

للجزائر صلة عضوية-جغرافية وتاريخية وحضارية ونضالية وثيقة بالعمق الإفريقي، فالجزائر جزء من إفريقيا بحكم التراث المشترك وبحكم المساهمة النضالية المبدئية لم يستعمل دعم حركات التحرير الإفريقية لا أثناء حرب التحرير ولا بعدها

كسجل تجاري أو وسيلة للنفوذ والتدخل⁽²¹⁾، فالجزائر بوابة إفريقيا من جهة الشمال، وإفريقيا هي العمق الاستراتيجي للجزائر.

وفي هذا الإطار فإن ما يحدث على مقربة من الجزائر في النيجر ومالي يؤثر علينا بشكل مباشر، فالجزائر هي أكبر بلد له امتداد صحراوي في العمق الإفريقي، ولذلك فإن المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار والوفاق بين الفصائل المتنازعة في الدول المعنية، هو أولا موقف مبدئي في السياسة الخارجية بغض النظر عن البعد الوطني/القومي للأمن الجزائري، وهو ثانيا اهتمام جيواستراتيجي يخدم صالح بلدان المنطقة وخاصة البلدين المذكورين آنفا، وهما من بين البلدان الأفقر في إفريقيا⁽²²⁾ والأكثر مشاكلا واللااستقرارا.

ومن ثم فإن الدائرة الإفريقية تحتل مكانة جد هامة بالنسبة لاعتبارات تدريجية جزائرية، تتفوق في غالبها على الدائرة العربية، وفي بعض حالاتها على الدائرة المغاربية الجوارية المباشرة.

3/الدائرة المغاربية

تشكل الجزائر قلب الجناح الغربي للمنطقة العربية، فهي تتوسط كل دول المغرب العربي، فقد منحها الوضع الجيو سياسي مكانا فريداً من نوعه، فهي بالفعل الوسيط أو الدولة الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع كل الدول المغاربية، وتبعد عاصمتها مسافات متقاربة مع كل واحدة من العواصم المغاربية الأخرى.

اجتمعت في السياسة المغاربية للجزائر النوايا السليمة والإرادة الجادة، فلم تطرح الجزائر أبداً أي طرح يوحى بوزنها الجيوسياسي ورصيدها التاريخي، بل دأبت على إعطاء ما يكفي من البراهين والضمانات على رغبتها النزيهة في إرساء دعائم الصرح المغاربي، وتحقيق مزيد من التضامن والتعاون وحسن الجوار.

ظهرت بوادر تلك السياسة في وقت مبكر، فقد نصت موثيق وبرامج أحزاب ومنظمات الحركة الوطنية-(وخاصة نجم شمال إفريقيا وقد سمي فيما بعد حزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكذلك جمعية العلماء المسلمين)- على أهمية هذه الوحدة المغاربية وتنسيق النضال السياسي، وقد بدأت تلك الرغبة في التجسيد عام 1957 والجزائر تخوض الكفاح المسلح.

ولقد استمرت السياسة بوجه عام على الرغم من بعض الهزات ومراحل الفتور حتى لقاء زوالدة (1988)، وما بعده، هناك بلا شك عوامل ظرفية عابرة تعوق التوجه

الفاعل لبلادنا، ولعل أخطرهما هي تلك المتعلقة بالضغط والاستقطاب الذي تقوم به القوى الأجنبية على المنطقة للتفرد بطرف أو استعماله ضد جيرانه مقابل وعود جذابة وعلاقات متميزة ومؤقتة تنتهي بانتهاء فترة الاستعمال.

4/ البعد العربي؛ انكفاء واضح وملحوظ

الجزائر قلب المغرب الكبير، هي امتداد حضاري بمشتركات وخصائص مع العالم العربي، فقد حددت البيئة الإقليمية العربية تصوراً آمناً مشتركاً تحكمه الاعتبارات تجاه القضية الفلسطينية، فاللعبة الجارية في العالم العربي هي التي تقودها الأحادية القطبية والتي تهدف إلى إدماع سياسي أمني اقتصادي وتنصيب شرطي مدجج بالسلاح، مدعم باللوبي الصهيوني العالمي المهيمن على مصادر المال والسلاح وهيئات القرار وأجهزة الإعلام⁽²³⁾.

لقد احتفل الضحايا بذلك التنصيب في مؤتمر مدريد لعام 1991، وتوهموا أطروحة الأرض مقابل السلام، تعني تنازل الأقوى على مكاسب والسلب والنهب بمراسيم تشريفياتية، إنها لغفلة واستغفال تتجاهل المضاعفات التاريخية والراهنة لعلاقات القوة (Rapports of Power)، في وضعية صراعية معقدة، فهل يعتقد أن السلام هو صفقة لتبادل العقارات؟، ألم يتبادر إلى الذهن أن الكيان الصهيوني هو الأكثر تطرفاً في المنطقة تريد الأرض مقابل السلام والبترول وعائداته وأسواق، ما أصبح يسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب خريطة سايكس-بيكو، ولكن هذه المرة تحت الهيمنة الكونية⁽²⁴⁾ (Pax-Americana).

5/ الدائرة المتوسطية⁽²⁵⁾؛ حصيلة أقل من المرغوب

بالنسبة لعلاقات الجزائر بالصفة الأخرى للمتوسط وخاصة مع دول القوس اللاتيني l'arc latin، الذي يشمل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا بالإضافة إلى البرتغال، ينبغي القول بأن ملف تلك العلاقات ثقيل جداً تاريخياً، ففيه فصول دامية من الصراع والعدوان، وفترات متذبذبة من التفاهم وسوء التفاهم، غير أن السياسة تضع عناوينها أولاً على خريطة جغرافية، وموقعنا على المشارف الجنوبية لبحر الحضارة العريق ليس هدية ولا عبأ، إنه موقع يستوجب المشاركة السلمية في بناء تعاون وتفاهم يتقبل الاختلاف الثقافي، ويحترم مصالح الأضعف، لأن استغلال الضعف ليس تعاوناً.

إذا رجعنا إلى الخريطة الجيوإستراتيجية وجدنا أن قوة الأطراف المتوسطية الشمالية نسبياً جداً في عالم تقوده الأحادية القطبية polarization ويتجه نحو محور

Recentrage لبلدان المركز Core States يتحرك فيه من بعيد عمالة يخرجون لتوهم من فترة نقاهة ناجحة مثل ألمانيا واليابان والصين فضلا عن الفدرالية الروسية ومجالها الحيوي الأقرب المسمى رابطة الدول المستقلة، وما تعتبره بيتها الطبيعي (أي أوروبا)، ولا شك أن روسيا سواء أكانت قيصرية أو بولشفية أو في نظام بين النظامين السابقين تبقى قوة هامة جداً في المنظومة السلافية وعلى مستوى بلدان المركز.

ومن المؤسف أننا نعتقد أن أسباب تفوق الأطراف الشمالية من حوض المتوسط في الماضي والآن، هو أنها تعرف عنا أكثر مما نعرف عنها، بل إن الكثير مما نعرفه عن أنفسنا هو صنع تلك الأطراف نفسها⁽²⁶⁾ وأحيانا بتوظيف خبرات من المستعمرات السابقة والجزائر بوجه خاص، أما الجزء الثاني من اللعبة فيمتد إلى الضفة الجنوبية للمتوسط (الجزء الأول الجاري في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط)، حيث التقت الأطراف المتقابلة من الجهتين في لقاء برشلونة في نوفمبر 1995 لرفع بعض الالتباسات والتحاور حول بعض الإشكاليات. ولكن بعد ذلك يبدو أن هدف الجيران الشماليين هو وضع حزام أمني وقائي ضد الهجرة ومخاطر الإرهاب الموجود أصلا داخل أراضيهم⁽²⁷⁾.

ورغم معاودة واستكمال ذلك في المشروع المتوسطي الذي صكه الرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي» في جويلية 2008، إذ لم يلقى أي قبول، وخاصة هذه المرة من طرف دول الجنوب. كما طرح الرئيس الاشتراكي الفرنسي «فرنسوا هولند» الفكرة مجددا عند زيارته للمغرب في أفريل 2013، بضرورة الدفع بـ «مشاريع متوسطة»، وقد أكد الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» في زيارته للجزائر في نهاية 2017 على ضرورة بعث روح جديدة للتعاون بين ضفتي المتوسط.

6/الدائرة الإسلامية؛ ارتباط روحي-مواسمي

ومرده للأسباب الروحية والثقافية والتاريخية من جهة، وللاعتبارات القيمة والسياسية التي يمكن أن تجنيها الجزائر من الانتماء إلى العالم الإسلامي؛ أوسع مجموعة إنسانية في العالم في الوقت الراهن.

الجزائر عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تضم اليوم تسعة وخمسون⁽⁵⁹⁾ دولة آسيوية وإفريقية⁽²⁸⁾، وتلتقي على صعيدها دول أخرى وهيئات شعبية ومنظمات وجمعيات غير حكومية، يحضر البعض منها اجتماعات المؤتمر بصفة ملاحظ.

كما يمكن أن تجتمع الجزائر مع بعض الدول المسلمة الأخرى في قضايا أمنية مشتركة هامة، وقد تمس الجانب الروحي أو الديني مثل قضية القدس⁽²⁹⁾، حيث تبين

أن تسوية مشكلة فلسطين تعثرت بسبب مشكلة القدس، ولعل أسوأها إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" القدس عاصمة إسرائيل، كما أدت التكالبات في السنوات الأخيرة على الإسلام نزعة استفزازية، مثل الرسوم الكاريكاتورية الدغماركية التي تسيئاً لشخص الرسول الكريم في العام 2008، أو الحملة التي شنت ضد المآذن في سويسرا في العام 2009، أو كل قضايا الجاليات المسلمة في الدول الغربية، أو قضية كشمير، أو حملة منع النقاب (البرقع) في أوروبا (2012)، وكذا سياسة التصفية العرقية ضد مسلمي بورما لمدة تزيد عن الخمس سنوات (2012-2017).

هذا إضافة إلى الحملة الصليبية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العدو الأخضر المتمثل في الإسلام-كبديل عن العدو الأحمر المتمثل في الاتحاد السوفياتي سابقا-، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما حققته من تعزيز وترسيخ هيمنة القطبية الأمريكية.

كما يمكن للدول الإسلامية أن تفتح مجال للتعاون وخاصة في شقه الاقتصادي- حيث تستطيع الجزائر أن تقوي دبلوماسيتها مع دول منظمة المؤتمر الإسلامي، خاصة عن طريق تفعيل الروابط التجارية، حيث السوق الإسلامية التي تتمتع بإمكانات وإمكانات واسعة⁽³⁰⁾.

7/الدائرة الأطلسية-الأمريكية

رغم أن الجزائر ليست بدولة مطلقة على المحيط الأطلسي، فقد أصبح هذا البعد يفرض أولوية التعامل معه على جميع دبلوماسيات العالم بحكم تسلّم الولايات المتحدة عرش القطبية الأحادية اليوم. إذ يعدّ التعاون الجزائري عبر الأطلسي، حيث الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني أحد أوجه الأدوار التي تلعبها الجزائر في مسار بناء الأمن والسلم رسميا في إطار مسار الحوار الأطلسي-المتوسطي منذ العام 2000، على الرغم من أن الحوار قد بدأ ستة سنوات قبل ذلك التاريخ⁽³¹⁾، من أجل التعاون العسكري والتنسيق الإستخباراتي والأمني والتشاور السياسي خاصة بعد انفتاح الحلف الأطلسي NATO على دول الجنوب، وقد لخص الأمين العام للمنظمة (الناو) للدبلوماسية العمومية "جون فوزني" النظرة الجديدة لمسار الحوار في كونه ينسجم مع الإستراتيجية الحديثة للأمن التي ينبغي أن تكون كما قال:

«نشطة وشاملة ومتناسقة ومنسقة في مواجهة التحديات»⁽³²⁾.

وبالمقابل تسعى الجزائر في إطار الحوار الأطلسي إلى الاستفادة من التجربة الأطلسية في ميدان عصرة وتحديث الجيش ومرافقة مسار الاحترافية، وهي تراهن على ترقية مستويات التعاون لبلوغ هذا الهدف، كما أن التنسيق الإستخباراتي والأمني في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي لأشكال الجريمة المنظمة تعد من بين الرهانات التي تسعى الجزائر لكسبها من خلال تعميق مسار التعاون.

8/الدائرة الدولية ؛ التزام أدبي-برغماتي

تشمل هذه الدائرة، التوجه الجزائري نحو الأمم المتحدة، وبحث العلاقات الثنائية الدولية للجزائر، فمن منظور دراسة الحالة، تؤكد الجزائر في أكثر من موضع على تمسكها بمبادئ الأمم المتحدة، حيث تتطابق التصورات الجزائرية مع مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوعات جوهرية مثل: التنمية، والحل السلمي للمنازعات، وإحلال السلام، ومنع الحروب، واحترام سيادة الدول.

ونقصد هنا الحضور المخطط والفعال للجزائر داخل المنظمات الدولية والجهوية، حضوراً لا يكتفي بالتمثيل، بل تقدم فيه الجزائر عطاءها الخاص، وتعتبر نفسها مسؤولة عن المساهمة في ابتكار الحلول للمشاكل الدولية وتعمل للتدليل على قدرتها على ذلك. ومما ينبغي على الجزائر تحقيقه في حضرة هذه المنظمات تزويدها بالأطر اللازمة والكفيلة من أجل ضمان الأمن والعمل على ترسيخه. فقد اعتمد في العام 2009 من طرف الأمم المتحدة لائحة تجريم الفدية ذات الطرح الجزائري، حيث أصبحت مكافحة الإرهاب من ضمن أدوات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، كما أن الجزائر عضو دائم في لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

أما من جانب آخر فيمكن للجزائر خلق فضاءات تعاون أمنية أخرى، فإن العلاقات الثنائية الدولية تشمل السياسة الخارجية للجزائر تجاه أي دولة من دول العالم من منظور ثنائي (وليس كعلاقات تعبر بشأن سياسة تجمع أو تنظيم يضم مجموعة من الدول)، ومن هذا المنظور كشف تحليل مفردات السياسة الخارجية للجزائر في إطار العلاقات الثنائية الدولية اقترانها بعدة دول مثل الشريك الاقتصادي الجديد المتمثل في الصين، وبريطانيا، و ألمانيا والبرازيل وغيرها.

وعليه نستطيع أن نحلل هذه المجالات التعاونية وفقاً للموقع الجغرافي أو الطبيعة الموضوعية الخاصة بكل ملف. ويسمح التوصيف الجيوسياسي والتاريخي لموقع الجزائر وتجاربها السابقة وحديثة العهد باستخلاص الكثير من النتائج الإيجابية

التي يمكن أن توضع في السياق الراهن والتحولات الجارية في المحيط الدولي والجهوي والجواري للجزائر.

الخاتمة

إن مكتسبات الجزائر تلمس أيضا خارج حدودها؛ حيث تأكد حضور الجزائر فعليا على الصعيدين الإقليمي والدولي، منذ السنوات الأولى للاستقلال في شكل «انفتاح وانخراط ثابتان على الصعيد الدولي». وكان دورها رائدا في المحافل العربية والإفريقية والإسلامية، كما برهنت على حضور دائم، على الصعيد الدولي، يشهد على ذلك انضمامها إلى المعاهدات الدولية الكبرى، ونشاطها في حظيرة هيئة الأمم المتحدة. وقد جعلت من الانفتاح الاقتصادي والتجاري خيارا استراتيجيا، وانخرطت، خلال العقدین الأخيرين، في عدة اتفاقيات للتبادل التجاري.

ويمثل الخيار المغاربي والشراكة الأورومتوسطية وما وراء الأطلسية والعمق العربي والإفريقي، مكتسبات أساسية لجزائر اليوم. ومن ثم، تشكل صيانة هذه المكتسبات في اتجاه يخدم المصالح الوطنية وتنمية البلاد مهمة دائمة⁽³³⁾، لا يمكن اختزالها في العمل الدبلوماسي الرسمي فحسب؛ ذلك أن الدبلوماسية الموازية، التي يقوم بها المجتمع المدني والمثقفون ورجالات العلم والأعمال، مكتسبات أخرى للجزائر تدفع للانفتاح والعمل والإشعاع، على الصعيد الدولي، وتبشر بدينامية جديدة. ومن الصعوبة بمكان، التطرق لتفصيل كل المكتسبات الدبلوماسية للجزائر، حيث أكدت الجزائر في مرات عديدة وفي ملفات كثيرة نجاعة تصوراتها ومنطقيتها.

الهوامش

1. محمد خنوش، "التغير السياسي في إفريقيا"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول " التغير السياسي في ظل الراهن الدولي: الرهانات والتحديات، (جامعة المسيلة: قسم العلوم السياسية، يومي 16 و 17 أفريل 2013).
2. التغير لغة في المعجم الوسيط هو «جعل الشيء على غير ما كان عليه»، واصطلاحاً يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه «التحول الملحوظ - في المظهر أو المضمون - إلى الأفضل»، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه «عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل»، وعلى كونه «تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة».
3. إدريس عطية، "دور الشارع في إحداث التغييرات السياسية الراهنة في العالم العربي"، مداخلة

في الملتقى الوطني الأول حول "التغير السياسي في ظل الراهن الدولي: الرهانات والتحديات"،
(جامعة المسيلة: قسم العلوم السياسية، يومي 16 و 17 أبريل 2013).

4. يعد الاتجاه السلوكي (المدرسة السلوكية، ومدرسة ما بعد السلوكية) في العلاقات الدولية
أبرز اتجاه يحاول تطبيق الدراسات التكميلية (الكمية) من خلال استخدام المنهج الإحصائي
واستخدام العديد من النظريات (نظرية بحوث العمليات، نظرية الاحتمالات، نظرية المباريات-
الألعاب، نظرية شجرة القرار، النظرية الإحصائية).

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، بعنوان: تحديات
أمن الإنسان في البلدان العربية، ص. 27.

6. المرجع نفسه، ص. 28.

7. المكان نفسه.

8. من الموضوعات المثيرة المطروحة على جدول أعمال قمة الأمم المتحدة محاولة التوصل إلى
قاموس عالمي للتعريف بالعديد من المفاهيم، وسط جدل دولي حول ذلك وعجز كبير عن
التوصل إلى توافق في هذا الشأن بسبب إصرار أميركا على فرض رؤيتها لتعريف العديد من
المفاهيم كالإرهاب والعدوان، بما يناهض ميثاق الأمم المتحدة ذاته الذي يعطي الشعوب التي
تتعرض لبلدانها لعدوان أو غزو أو احتلال خارجي الحق في مقاومة المحتل أو المستعمر في
حين تنظر أميركا إلى المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني أو المقاومة العراقية ضد
الاحتلال الأميركي باعتبارهما من الأعمال الإرهابية. وهو ما لا تقبله الكثير من بلدان الجنوب،
الأمر الذي سيرجح الفشل في التوصل إلى تفاهم أو اتفاق دولي على تعريف الإرهاب ومن
ثم عجز الأمم المتحدة عن بلورة سياسات مشتركة تجاه هذا الخطر الإرهابي الذي أصبح في
صدارة أجندة السياسة العالمية. أنظر:

بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، تر. نسيم واكيم يازجي (دمشق: دار علاء الدين
للنشر والإشهار والتوزيع والترجمة، ط. 3، 2011)، ص. 111-112.

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، بعنوان: تحديات
أمن الإنسان في البلدان العربية، مرجع سابق، ص. 28-29.

10. قد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير
في قيم النظام السياسي وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية ولقدرات وحدته وقدرات
الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل تأثير خارجية، تتعلق بتغير موازين القوى دولياً،
وما ينجر عنها من تغير في هيكلية النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية
مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.

11. Charles F. Hermann, W. Kegley, Jr., and James N. Rosenau, New Directions in the
Study of Foreign Policy (New Zealand: Allen and Unwin, 1987), pp.270- 275.

12. Ibid., p.276.

13. Tenekids Geores, Elaboration de La Politique Étrangère des Etats et Leur Sécurité (Paris : Les Cours de Droit, 1972), p.245.

14. كلمة دولي أشمل وأوسع من كلمة خارجي، وتتصف بالميزة العالمية ومتعددة الانعكاسات والتأثيرات المتبادلة (Interactive) في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية والإستراتيجية. في حين تعني كلمة خارجي عادة أي نشاط أو ممارسة سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية ودبلوماسية (وغيرها) خارج حدودها.

15. Balta Paul, Rulleau, L'Algérie des Algériens, Vingt ans Après (Paris : éd. Ouvrière, S.d.), pp.91- 92.

16. Ethienne, op. Cit., p.266.

17. بهجت قرني، وعوض جابر سعيد وعلي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص.158.

18. يمكن الإشارة إلى ثلاث معطيات أساسية تتمتع بها الجزائر:

- الجغرافية؛ بلاد مغربية عربية مسلمة متوسطة إفريقية
- تاريخية؛ فحربها التحريرية خولت لها نوع من السمعة الدولية.
- اقتصادية؛ متطلبات عالم جديد مبني على نظرة ديمقراطية للعلاقات الدولية.

19. تعبير وطني National أشمل وأعمق من كلمة داخلي التي لها مدلول تقني أو مادي، أما كلمة وطني فلها معنى شامل يحمل إحساسا ومشاعر مواطن، بل كما أن كلمة قومي تحمل بعدا شموليا على مستوى كل التراب الوطني.

20. إن الحفاظ على الأمن القومي هو من بين الأهداف الأساسية التي تسعى كل دول لتحقيقها، خصوصاً أن مفهوم الأمن الآن أصبح أكثر شمولاً ويأخذ أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية بعد أن كان ينحصر في الجانب العسكري.

21. أحمد طالب الإبراهيمي، "من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ع.6 (الفصل الثاني 1987)، ص.32-35.

22. امحمد برقوق، «منطق الأمانة في ساحل الأزمات»، أنظر على الرابط التالي:

<http://www.yolasite.com/berkouk%20%sahe15%.Doc> (22/ 03/ 2013).

23. لقد سارعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى الانضمام لجماعة الدول العربية وذلك سنة 1963، كما عملت القضية الفلسطينية في فترة الحرب الباردة على منع الدول العربية من الانضمام لأي معسكر من المعسكرين المتصارعين.

24. عبد الخالق عبد الله (محرر)، الدبلوماسية العربية في عالم متغير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2008)، ص.8.

25. أولا يعتبر تفاعل الجزائر المتوسطي، جزء من حوار الجنوب مع الشمال الذي ينحو إلى أربعة أطر أساسية هي/ تشخيص الواقع، المشكلات القائمة (والتي يجب أن تكون محل اهتمام الحوار بين الشمال والجنوب)، الغايات المنشودة أو المبتغاة فضلا عن الوسائل التي يمكن إتباعها للوصول إلى تلك الغايات. وأمام هذه التطورات ليس من الحكمة أن تقف دول الجنوب مكتوفة الأيدي. أما على مستوى المشكلات، فإن مرافعات الجزائر تتحدث تارة عن مشكلات عامة (غير محددة)، وتارة أخرى تتناول مشكلات على أعلى درجات التحديد فهناك (ظواهر سلبية صاحبت التطور كقضايا المديونية وغيرها).
26. صالح زباني وأمال حجيح، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المجلة الجزائرية للسياسات الأمنية، ع.01 (سبتمبر 2011)، ص ص.41-60.
27. مصطفى صايح، "الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات"، العالم الإستراتيجي، ع.01 (مارس 2008)، ص ص.9-10.
28. عبد الهادي بوطالب، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2004)، ص.86.
29. في الأصل أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية، بينما قضية القدس هي قضية المسلمين كونه أولى القبلتين وثالث الحرمين، كما أن المؤتمر أنشأ بعد محرقة الأقصى في أوت 1969.
30. بوطالب، مرجع سابق، ص ص.87-88.
31. مسلم بابا عربي، "علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي: الأبعاد والرهانات"، العالم الإستراتيجي، ع.3 (ماي 2008)، ص ص.18-19.
32. المرجع نفسه.
33. Abderrahmane Mabtoul, les Enjeux et défis du Second Mandat de Président Bouteffika (Alger : casbah Edition, 2005), p.104.

قائمة المراجع

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، بعنوان: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.
- بهجت قرني، وعوض جابر سعيد وعلي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).
- بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، تر. نسيم واكيم يازجي (دمشق: دار علاء الدين للنشر والإشهار والتوزيع والترجمة، ط.3، 2011).
- عبد الهادي بوطالب، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2004).

- عبد الخالق عبد الله (محرر)، الدبلوماسية العربية في عالم متغير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2008).
- محمد خنوش، "التغير السياسي في إفريقيا"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول " التغير السياسي في ظل الراهن الدولي: الرهانات والتحديات، (جامعة المسيلة: قسم العلوم السياسية، يومي 16 و 17 أبريل 2013).
- إدريس عطية، "دور الشارع في إحداث التغييرات السياسية الراهنة في العالم العربي"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول « التغير السياسي في ظل الراهن الدولي: الرهانات والتحديات، (جامعة المسيلة: قسم العلوم السياسية، يومي 16 و 17 أبريل 2013).
- أحمد طالب الإبراهيمي، "من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ع.6 (الفصل الثاني 1987)، ص ص.32-35.
- صالح زباني وأمال حجيح، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المجلة الجزائرية للسياسات الأمنية، ع.01 (سبتمبر 2011)، ص ص.41-60.
- مسلم بابا عربي، "علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي: الأبعاد والرهانات"، العالم الإستراتيجي، ع.3 (ماي 2008)، ص ص.18-19.
- مصطفى صايح، "الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات"، العالم الإستراتيجي، ع.01 (مارس 2008)، ص ص.9-10.
- امحمد برقوق، «منطق الأمننة في ساحل الأزمات»، أنظر على الرابط التالي:

<http://www.yolasite/berkouk%20%sahel%5B15%.Doc> (22/ 03/ 2011).

- Abderrahmane Mabtoul, les Enjeux et défis du Second Mandat de Président Bouteflika (Alger : casbah Edition, 2005) .
- Balta Paul, Rulleau, L'Algérie des Algériens, Vingt ans Après (Paris : éd. Ouvrière, S.d.)
- Tenekids Geores, Elaboration de La Politique Étrangères des Etats et Leur Sécurité (Paris : Les Cours de Droit, 1972).
- Charkes F. Hermann, W. Kegley, Jr., and James N. Rosenau, New Directions in the Study Foreign Policy (New Zealand: Allen and Unwin, 1987).